ARID Journals

ARID International Journal of Social Sciences and Humanities (AIJSSH)

Journal home page: <http://arid.my/j/aijssh>

مَجَلَّةُ أُرِيدَ الدَّوْلِيَّةُ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ

المجلد الثاني، العدد الخاص، آب 2020 م

Impact of Development on Democracy and Human Rights in Iraq

أثر التنمية على الديمقراطية وحقوق الإنسان في العراق

أ.د طارق زيدان خلف

كلية التربية بنات - الجامعة العراقية - العراق

Dr_tariq220@yahoo.com

arid.my/0004-1773

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.212>

ARTICLE INFO

Article history:

Received 9/04/2020

Received in revised form 18/06/2020

Accepted 15/07/2020

Available online 15/08/2020

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2020.s.212>

ABSTRACT

There is no doubt that research in development, democracy and human rights are important topics at present, and the researcher can not ignore any of the titles mentioned, because they are interrelated with each other, Democracy as a principle is based on the idea of human rights. As rights grow under democracy, their role in sustainable development, Democracy is a state of great human consciousness that contributes to the development of human society, and it is an experience of making peoples and nations of the world Democracy is not limited to a particular people or nation, but values, culture, practices and new institutions on us, need details and disclosures coupled with openness It is based on freedom of opinion and opinion, free from oppression, arbitrariness and intellectual terrorism, It must be civil and peaceful and is a welcome area to express opinion and trade-offs between good and then resort to the people, which is not restraining orders and dictatorship arbitrariness and superiority at the expense of the principles and values and the rights of people in civil society

الملخص

لا شك أن البحث في التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان من الموضوعات المهمة في الوقت الحاضر، ولا يستطيع الباحث أن يتجاهل أي من العناوين المذكورة، لأنها مترابطة بعضها مع البعض، فالديمقراطية كمبدأ يقوم على فكرة الحقوق المتعلقة بالإنسان فكلما نمت الحقوق في ظل الديمقراطية جاء دورها في التنمية المستدامة، والديمقراطية هي حالة وعي إنساني كبير تساهم في تطوير المجتمع البشري، وإنها تجربة من صنع الشعوب وأمم العالم، ولم تقتصر الديمقراطية على شعب معين أو أمة ما، بل قيم وثقافة وممارسات ومؤسسات جديدة علينا، تحتاج إلى تأصيل ومكاشفة مقرونة بالمصارحة، ومبنية على أساس حرية الرأي والرأي الآخر، بعيدا عن القمع والتعسف والإرهاب الفكري، ولا بد أن تكون مدنية ومسالمة، وهي المجال الرحب لإبداء الرأي والمفاضلة بين الخيارات ثم الاحتكام إلى الشعب، وهي ليست الأوامر الزجرية والتعسف الدكتاتوري والتسلط الفوقي على حساب المبادئ والقيم وحقوق الناس في المجتمع المدني.

الكلمات المفتاحية: تنمية، حقوق إنسان، ديمقراطية.

المقدمة:

إن البحث في موضوع التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، يعد من المواضيع المهمة في الوقت الحاضر، ولا يستطيع الباحث أن يتجاهل أي من العنوانات المذكورة؛ لأنها مترابطة بعضها مع البعض، فالديمقراطية كمبدأ يقوم على فكرة الحقوق المتعلقة بالإنسان فكلما نمت الحقوق في ظل الديمقراطية جاء دورها في التنمية المستدامة، والديمقراطية حالة وعي إنساني كبير، وهي ممارسة إنسانية تسهم في تطوير المجتمع البشري، وإنها تجربة من صنع شعوب وأمم العالم، ولم تقتصر الديمقراطية أبداً على شعب معين أو أمة ما.

سيما أنها قيم وثقافة وممارسة ومؤسسات جديدة علينا، تحتاج إلى تأصيل ومكاشفة مقرونة بالمصارحة، ومبنية على أساس حرية الرأي، والرأي الآخر، بعيداً عن القمع والتعسف والإرهاب الفكري، ولا بد أن تكون مدينة ومسالمة، وهي المجال الرحب لإبداء الرأي والمفاضلة بين الخيارات ثم الاحتكام إلى الشعب، وهي ليست الأوامر الزجرية والتعسف الدكتاتوري والتسلط الفوقي على حساب المبادئ والقيم وحقوق الناس في المجتمع المدني.

والمجتمع المدني هو شبكة العمل التطوعي التي تشمل جميع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم بتشكيلها أفراد المجتمع وذلك لتحقيق رسالة واحدة هي المساهمة في تنمية المجتمع ورفع مستوى معيشة أفراد. وهي الإطار الذي ينظم علاقات الأفراد والجماعات والمؤسسات على أسس ديمقراطية أي ذلك المجتمع الذي تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلى ضوء ما تقدم قسم الباحث البحث على محورين هما:

أولاً: الديمقراطية وحقوق الإنسان لمحة تاريخية مع بيان الترابط بينهما.

ثانياً: التنمية وعلاقتها بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما تضمن البحث خاتمة واستنتاجات

أولاً: الديمقراطية وحقوق الإنسان لمحة تاريخية:

مما لا شك فيه إن التطور الديمقراطي طريق تسلكه كل شعوب المعمورة، غير أن ذلك لا يحصل على وفق أنماط وقوالب جاهزة من التطور، بل وفق أنماط خاصة بكل أمة، إذ أن كل أمة من الأمم تستلهم قوانين

الصراع السائدة في مجتمعاتها، وتحاول أن تبني طريقها الخاص بها وصولاً لتحقيق ذلك التطور، فإذا ما تعرض ذلك التطور في مسار إلى انعكاسات بسبب اختلاف الظروف والدوافع أو بسبب تباين سرعة التطبيق لتباين ظروف الأمة أو الدولة أو المجتمع على الصعيد السياسي والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقومية والتاريخية، لا يجعل فيه التجربة الديمقراطية منغلقة عن بقية التجارب الأخرى فإن الديمقراطية بمفهومها العام، مذهب فلسفي سياسي واجتماعي كما أنها نظام من أنظمة الحكم السائدة، فهي مذهب فلسفي نادى به الفلاسفة القدامى سقراط وأفلاطون وأرسطو، كما إحدى أنظمة الحكم التي أجرت المحاولات لتطبيقها منذ القدم في روما وأثينا وغيرها من المدن اليونانية، وبالرجوع إلى مستهل القرن الماضي نلاحظ أنه منذ أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وما كادت الدولة المتميزة بنهجها الديمقراطي تخرج ظافرة من النزيف الدموي لتلك الحرب حتى أصبحت كلمة (الديمقراطية) وحدها كافية لأن توحى للأكثرية الساحقة من سكان العالم المتمدين بمفاهيم العقل والصواب والتروي والحق والرخاء وغيرها من المدلولات التي تفرض على سامعها الإذعان للحقائق المسلم بها في المجتمعات البشرية. وتعتمد الديمقراطية، بطبيعة الحال على مدى تقدم الإنسان في تنمية معارفه واتساع مداركه ولهذا فإن جميع الحقوق الديمقراطية التي اكتسبها الجماهير من الطبقات المستغلة وتوصف في عداد المكتسبات التاريخية للإنسانية إلى جانب الإنجازات في ميادين العلم والتكنولوجيا وما تحقق من تطور لقوى المجتمع المنتجة، والتي أسسها الإنسان نفسها. [1]

ومفهوم الديمقراطية عبارة عن مجموع الأساليب والوسائل والصيغ الهادفة لتوسيع مشاركة أبناء المجتمع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها من خلال مجموعة من الإجراءات والخطوات العملية الهادفة إلى إنهاء الظلم والاستعباد والفوضى وإشاعة الاستقرار في المجتمعات المختلفة وتنظيم ممارسة الحرية في المجتمع المدني، لأن الحرية السياسية، وهي المنهل لكل الديمقراطيات، أصلاً وجزراً، ومن الثوابت المسلم بها، إنه إذ تغييب الحرية السياسية يقوم نظام استبدادي متفرد وقبل الشروع بالتطرق إلى تاريخ الديمقراطية وحقوق الناس، وأنواع الديمقراطيات نبدأ بالإشارة إلى أن أغلب شعوب العالم، ولا سيما الشعوب العربية، وتحديداً شعوب المشرق العربي الذين عانوا من المحنة الكبرى لموقفهم المبدئي الحر طيلة القرن العشرين يجدون أنفسهم اليوم، في مطلع القرن الواحد والعشرين على مفترق الخيارات بين ترجمة أو عدم ترجمة مشروع الحرية السياسية إلى ممارسة ديمقراطية، إذ ما تزال الديمقراطية بالنسبة لهم مجرد حلم مستقبلي ودعوة مجمدة ومحظورة، وعلينا أن ندرك أن عملية تغيير الفرد والمجتمع على وفق متطلبات حقوق الإنسان التي شرعتها الخالق العظيم هي

عملية طموحة ومهمة نبيلة مقدسة، وهي غاية مثلى يحتاج بلوغها شحذ الهمم وعقد العزم وتظافر الجهود الجبارة والإيمان الراسخ بعملية التغيير المنشود. [2]

أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد شهدت المجتمعات البشرية ازدياد انبثاق بعض النظم الديمقراطية ولا سيما النظام الديمقراطي الشعبي، وقد حصل ذلك في بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا نتيجة للنضال الوطني التحرري ضد الفاشية والنازية والعسكرية اليابانية. إن أسلوب القهر والتعسف الذي مارسه القادة ضد شعوبهم لإجبارهم على الخضوع والخنوع لنزواتهم وغطرستهم كان في أغلب حالاته لا أخلاقياً ولا إنسانياً، مستخدمين في ذلك مختلف الأساليب، وكان سبب ذلك طيش القادة والحكام التي دفعت شعوبها، شاءت أم أبت، لدفع الثمن غالباً إشباعاً لنزوات هؤلاء القادة وغطرستهم، وتحقيق المنافع الشخصية على حساب أرواح آلاف الأبرياء. واستخدموا سلطاتهم أسوا استخدام ولا بد أن نذر هنا أن مصطلح سوء استخدام السلطة تعبير شائع في أنظمة الحكم الديمقراطي.

وإن الديمقراطية مشكلة بالغة التعقيد ولا سيما في مجتمعات العالم الثالث، فلم يكن انتصار الشعوب في معارك التحرر من الاستعمار إلا مقدمة لاضطلاع القادة المتحررين ديثاً بمسؤوليات بناء الحياة الجديدة، بهدف تحقيق الرخاء ونشر الحرية منطلقين في سعيهم ومسعاها من واقع مختلف اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وتوارثوه عن المستعمرين السابقين علما بأنهم يؤدون مسؤولياتهم بدون رصيد من الخبرة ببناء الأنظمة الاجتماعية وعلى وجه خاص بدون رصيد من التقاليد الديمقراطية بل يمكننا القول بأن رصيدهم مشوه عن الفكر الليبرالي تجاه الحرية والديمقراطية والدولة. [3]

فالسياسة هي صناعة الإنسانية للتاريخ، وهي سلطان البشر وسلطتهم في القيادة الحرة في التدبير لوسائل معيشتهم ذاتها وفي الانتظام الرامي إلى الانتفاع الذاتي. [4]

مرت على الديمقراطية كمذهب ونظام تيارات كثيرة وتقلبات عديدة أدت بالتالي إلى ازدهار الديمقراطية ورواجها أحيانا، وانكماشها وانحسارها أحيين أخرى.

وفي هذا السياق يمكننا تصنيف العصور التاريخية للديمقراطية إلى أربع مراحل أساسية وهي:

أولهما: مرحلة الديمقراطية اليونانية القديمة، **ثانيهما:** مرحلة الديمقراطية القيصريّة، **وثالثهما:** مرحلة الديمقراطية الكلاسيكية والغربية، **ورابعها:** مرحلة الديمقراطية الشعبية. [5]

وعلى هذا يمكننا القول إن مفهوم السيادة مفهوم قديم، قدم المجتمع الإنساني نفسه، لأنها طبقا لهذا المفهوم هو مرفق لقدرة الإنسان على الحياة [6] ، ولعل من المفيد في هذا الصدد أن نورد رأي الأستاذ (جارلس مريم) رئيس قسم العلوم الساسية في جامعة شيكاغو، فهو يعرف الديمقراطية على أنها نوع من التنظيم السياسي تقوم فيه الهيئة الاجتماعية بالسيطرة على السياسة العامة وتوجيهها على وفق أسس محددة وطرائق مناسبة تحقق أسهام الشعب والحصول على موافقته. [7]

لقد شهدت بلدان العالم المختلفة أشكالاً متنوعة من أنظمة الحكم عبر مراحل التاريخ المتعاقبة وكانت في غالبيتها إشكالا سلطوية، وفي حالات كثيرة استبدادية وقهرية وحتى دموية.

ولقد بهت بريق الديمقراطية وخفت، على الرغم من نهوض ونشاطات المفكرين والفلاسفة ودعاة الانعتاق من النظام الإقطاعي الاستبدادي، ولا سيما في القرن الثامن عشر، ورغم انبثاق الثورة الفرنسية التي اندلعت أواخر القرن ذاته، ومع ما حصل من سيادة النظام الرأسمالي وتطوره وانفجار الثورة الصناعية لاحقاً، وما رافق التطورات التي حصلت طوال الحقبة التي أشرنا إليها، ومع ذلك لم تكن هناك صيغة ورؤية واحدة لمفهوم الديمقراطية في تلك المنطقة من العالم والتي شهدت هذا التحولات الهائلة على الصعيد الاقتصادي والصناعي مع امتداداتها إلى القارة الأمريكية وأنحاء أخرى من العالم، وليس ذلك فحسب، بل أن الأفكار المنبثقة عن الثورة الفرنسية في تموز عام 1789م والتي بلورت، إلى حد كبير، أفكار الحركات الانتفاضية المناوئة للنظام الإقطاعي في تلك الحقبة التاريخية وعلى الرغم من أثر تلك الأفكار وفعاليتها لكنها لم تجد أرضية صالحة لترجمتها على أرض الواقع السياسي والقانوني حتى ضمن حدود البلد الذي نشأت فيه وهو فرنسا نفسها، إلا بعد مرور زهاء قرن من الزمن أي في أواخر القرن التاسع عشر، حين أقرت الجمهورية الفرنسية الثالثة ببعض الحقوق والحريات الديمقراطية الأساسية بما في ذلك حرية التعبير والتنظيم وحق الاقتراع (للذكور) تحت الضغط الشديد الذي مارسه كومونة باريس عام 1971م والحركة العمالية، والصراعات الأوروبية المحتدمة والمتفاقمة في زمن تبلور تنامي الدولة القومية بعد عملية توحيد ألمانيا وإيطاليا، فضلاً عن التطلعات القومية في أوروبا الوسطى والشرقية، علماً بأن الحريات الديمقراطية التي تطرق إليها هذا البحث كانت حريات منقوصة غير مكتملة ناهيك عن إغفال الحقوق السياسية للمرأة، إذ أن حق المرأة في الاقتراع والترشيح في دول أوروبا والولايات المتحدة، لم يتم الإقرار به إلا في القرن العشرين ما بين عامي 1906 – 1921م، في حين أن هذا الحق أقرّ في روسيا بعد ثورة أكتوبر عام

1917م، وفي الولايات المتحدة سنة 1920م، وفي إسبانيا سنة 1931م (والتي كانت جمهورية آنذاك) كما أقر في فرنسا وإيطاليا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945.

وإزاء الواقع الذي أشرنا إليه عبر الحقائق التي ذكرها، لا بد لنا أن نمر سريعا على موقف الإسلام الحنيف من الديمقراطية، فهو أحد الأديان السماوية التي أكدت أهمية المجتمع فقد أرست الشريعة الإسلامية الأسس العامة للتعايش الإنساني بين الفرد والمجتمع، وتركت للإنسان مساحات واسعة لممارسة الحرية وحق الاختيار فأقرت مبدأ الاجتهاد البشري المنضبط بموجب قواعد معينة تستخدم لتقرير مصالح الناس حسب ظروف الزمان والمكان، وعلى هذا الأساس يكون بالإمكان حل الإشكال بإمكانية المواءمة بين الشريعة الإسلامية والديمقراطية فلا يوجد أي نوع من أنواع النزاع والخلاف حول العناوين المتعلقة بها.

ولقد ذكر لنا القرآن الكريم لفظة (الشورى) بأكثر من سورة ^{أنهى} [8] فالشورى تعني مشاركة الجماعة أو مشاوره الجميع في مناقشة أمر من الأمور أو اللجوء إلى إجراء استطلاع للآراء المختلفة بحثاً عن إيجاد أكثر من رأي في قضية واحدة، والتباحث والتداول لمعرفة وجهات النظر سعياً لاتخاذ موقف أو قرار يكون أقرب إلى القبول بإجماع الرأي العام.

ومن هنا يتبين وجود قاسم مشترك بين الشورى والديمقراطية، وبغض النظر عن التسميات، فإنهما يمثلان أفضل محاولة للتعبير عن رأي الأغلبية في المجتمع. [9]

أما في مجال حقوق الإنسان فإن هذه الممارسة ليست وليدة حقبة زمنية معينة أو فترة محدودة، وإنما هي نتاج لتراكمات تاريخية متتالية ومتعاقبة أسهمت في ترويجها الديانات السماوية التي أغنت محتواها ووسعت من أبعادها فضلاً عن إسهام علماء الفكر والفلسفة في مختلف بقاع العالم والتي ظهر أثرها واضحاً وجلياً من خلال إثرائها بالبحوث القيمة والنظريات العلمية والتقنيات الحديثة المبتكرة، فالإنسان، بحكم إنسانيته، وبغض النظر عن جنسه أو لونه أو ديانتها، أو مكانته له حقوق معينة ينبغي على جميع المجتمعات والحكومات أن ترعاها وأن تحافظ عليها وتعمل على حمايتها وضمانها لأصحابها أفراداً كانوا أم جماعات أو هيئات، عاملة في المجتمع.

أما بالنسبة لحقوق الإنسان ذات الصلة بالديمقراطية فقد حقق الإنسان في مجالات الحياة طوال مسيرة التاريخ، إنجازات كبيرة وانتصارات عظيمة أبلغها أثراً، ما انتهى إليه، من تأكيد لإنسانيته وتحقيق حرية وقد كلفة ذلك كفاحاً شاقاً وطويلاً عبر أوضاع البشرية التي سادت في الأزمان الغابرة، مكبله بقيود الرق والعبودية. [10]

إن فكرة حقوق تعني مبدئياً، عن الإنسان المحرر كونه إنساناً أي بشراً بصرف النظر عن جنسيته، أو ديانته، أو الأصل العرقي أو القومي أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي، يملك حقوقاً معينة لصيقة به. [11]

إن حقوق الإنسان لها تاريخ طويل تمتد جذوره إلى العصور القديمة، إذ كانت هذا الحقوق مفقودة وغامضة، والمجتمع مبني على قاعدة الحق للقوة، فلم تكن الحرية الشخصية ولا غيرها من الحريات معروفة، بل كان الرق حالة طبيعية، ففلاسفة الإغريق وفي مقدمتهم إفلاطون كانوا يميزون بين الناس، ويعدون الرق أمراً طبيعياً ومشروعاً، وحرية العمل مقيدة ونظام الطبقات شائعاً والشعوب مستعبدة، ومعظم حقوقه معدومة. [12]

ثم تغير الأمر تدريجياً، فالعرف والعادة، ابتداءً، بإقرار بعض الحقوق، الأولوية منها حق الحياة وحق التملك وحق الإتجار المحدود وحق التقاضي أمام رئيس القبيلة وهكذا كان الأمر في تاريخ اليونان والرومان في العصر السابق لتدوين قوانينها، إذ أن أول تدوين روماني في الألواح الأثني عشر لم يكن إلا تجمع للعادات والتقاليد السائدة التي أقرت، ما ذكر من حقوق إلى جانب ما بقي من أوضاع قاسية. [13]

ثم لم تلبث المدن الحرة في العالم الإغريقي أن فقدت مركزها لسيطرة الإمبراطورية الرومانية عليها، حيث قام القيصر بإلغاء الحريات الديمقراطية والقوانين التي تقارب بين الأشراف وغيرهم وبين الفقراء والأغنياء، [14] وعلى الرغم من النداءات بين الحين والآخر وداعية إلى المساواة والحرية، ومع ذلك فإن التفاوت بلغ أقصاه في العالم الروماني، وكان أفراد الطبقات المستضعفة يعاقبون عن الجريمة الواحدة بقسوة لا يعاقب بها الأغنياء، [15] وبتطور القانون الروماني خلال الأربعة عشر قرن، أي منذ تأسيس مدينة روما في القرن الثامن قبل الميلاد وإلى وفاة الإمبراطور (لوستيانوس) في القرن السادس بعده تقدمت مصادر التشريع إلى جانب العرف والعادات والقوانين الصادرة عن الدولة، على أن إهمال حقوق في هذه المرحلة التشريعية هي فكرة الديمقراطية في الحكم والشرعية والمساواة وفكره تحرير الشعوب والأفراد المستضعفين. [16]

عقدت معاهدات روحية ما بين القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر أهمها معاهدة فيينا عام 1878م، لتضفي عمومية على الشروط المتعلقة بحقوق الأقليات في الدولة المنسلخة عن الدولة العثمانية (مثل رومانيا والصرب والجبل الأسود) ثم معاهدة برلين 1885 المتعلقة بمسألة الرق، ثم اتفاقية لاهاي 1899، 1907 المتضمنة قواعد الحرب ثم اتفاقيات باريس عام 1904، 1910 والمتعلقة بموضوع تجارة الرقيق وتجريمه.

كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ثمرة نضال طويل، خاضته البشرية وقواها الخيرة، من أجل الحقوق الطبيعية للبشر والمشاركة في الحياة والعمل والتعليم والتعبير والمشاركة في الحياة العامة، والعيش بكرامة دون قهر أو استلاب، وعلى الرغم من البرجوازية الصامدة قد خاضت معركتها ضد الإقطاع في أوروبا تحت شعارات العدالة والأخوة والمساواة التي تلتقي مع بعض الحقوق المثبتة في الإعلان العالمي المذكور إلا أن انتصارها لم يمنعها من طي هذه الشعارات في بلدانها أو من نسيانها كلياً في حروب الاستعمار والإبادة والنهب التي شنتها ضد الشعوب الضعيفة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولم يتحول الإعلان العالمي إلى صيغة قابلة للتطبيق على المستوى الدولي إلا بعد اندحار الفاشية وحصول نوع من التوازن بين الرأسمالية من جهة والاشتراكية المتحالفة مع حركات التحرر الوطني الناهضة من جهة أخرى التي توجهت بإنشاء الأمم المتحدة عام 1945م، بإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948. [17]

كذلك أقر الإسلام حق الملكية الفردية وأحاطها بضمانات عديدة، يؤكدها الدين الإسلامي الحنيف ويؤكد الدين الإسلامي الحنيف على وجوب التصديق على الفقراء من أموال الأغنياء التي رزقهم بها، فالإسلام عقيدة وشريعة وعبادة ونظام وروحاني ومنهاج، فهو يشمل أمور الدنيا، كما يبين شؤون الآخرة بما يتضمنه من ذخيرة كبرى في حقوق الإنسان. [18]

وفي عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) ومن بعده الخلفاء الراشدين جاء التطبيق العملي الصحيح لهذا المبادئ وتبياناً لهذه الحقوق وإثباتاً لها، فالكتاب والسنة هما دستور الحياة، والاجتهاد والرأي هما مصدر التقنين للحاجات المتطورة. [19]

ثانياً: التنمية وعلاقتها بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

من البديهي إن الديمقراطية ليست مجرد صورة أو شكل لنظام الحكم بل هي استقصاء وبحث في طبيعة الدولة، وهنا ينبغي علينا التمييز بين الديمقراطية كمبدأ وبين ممارسات الدولة لتطبيق هذا المبدأ وأن هذا الممارسات تختلف باختلاف ظروف كل مجتمع ومرحلة تطوره.

فالديمقراطية كمبدأ تقوم على فكرة جميع الحقوق المتعلقة بالإنسان، ومن هذا المنطلق فإنه كلما نمت وترسخت هذه الحقوق في ظل الديمقراطية جاء دورهما. في التنمية المستدامة فالتنمية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي وسياسي لغرض إشباع الحاجات والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

إن الحقيقة التي اتضحت معالمها بمرور الوقت، وأصبحت تحضى بإجماع شامل من جانب المفكرين ورجال السياسية في الوقت الحالي هي أن جوانب التنمية متكاملة إذ لا يتسنى وضع نظرية متميزة للتنمية ما لم يأخذ الباحثون في عددهم لمختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي لها صلة بالتنمية، كما أصبح من الأمور المتفق عليها أن يتضمن التخطيط للتنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية إذ تناظر الإجراءات الاقتصادية، إجراءات أخرى اجتماعية، توأمتها وتسير معها جنباً إلى جنب. [20]

وإذا كانت كثير من الكتابات السوسيولوجيا قد اجتمعت على أن علم اجتماع التنمية في أزمة، إذ يفقد إلى نظرية متكاملة شاملة، فإننا قد نكون أكثر دقة إذا قلنا أن علم اجتماع التنمية لا يعاني من نقص في النظريات بل يعاني من كثرتها وتعدد فليس هناك مشكلة اجتماعية استطاعت أن تسيطر على صعيد الفكر الاجتماعي العالمي بقدر ما سيطرت مشكلة التخلف والتنمية، فأسهمت في ظهور نظريات وآراء ووجهات نظر عديدة، ونماذج محدودة الأطر. [21]

وإن الديمقراطية الحقيقية هي التي تحاول إبداء كل المحاولات لفرض خدمة الطموح البشري والإنساني وتلبية الحقوق وهذا هو الدور الحقيقي في نمو وتطور التنمية.

ويبدو أن حرية الرأي هي الأساس والركيزة المهمة للتنمية المستدامة، لأنها جزء من نسيج الحرية ومكون أساس من مكونات الديمقراطية، وحاجة حيوية للإنسان، وقد أدت كما نعرف إلى ثورات متعاقبة على مر التاريخ، وكان دوماً في مقدمة أهدافها شعار الحرية. وحرية التعبير في رأينا هي أداة لصياغة الموقف والحكومة والبرنامج وأداة الإعراب عن الرأي ووسيلة الحوار والمناقشة والاستطلاع والاحتجاج.. وكان قمع الرأي وحرية التعبير انتهاكاً فظاً لحقوق الإنسان، بل كان هذا القمع والتحرير من دوافع الثورة ومقاضات بعض الأنظمة.. أما في بلداننا والعراق أنموذجاً فقد اقترن القمع المزمّن والمتواصل، بمنهج يقوم على تأميم الرأي والعقيدة وتقنين حق التعبير ليس فقط من خلال القوانين والمراسيم والتسلط الفردي، بل من خلال معسكرات مسيجة لنقابات العمال والشبيبة والطلبة والجيش والمنظمات المهنية والصحافة ووسائل الإعلام والمناهج والمؤسسات النقابية وكلها محكومة بمبدأ الولاء المطلق للفرد الحاكم.. كما تمت محاصرة حرية الرأي والتعبير، وألغيت التعددية في الرأي والموقف والاجتهاد وبالنتيجة ثم قمع الديمقراطية والسياسة. [22]

إن الخلط بين مفهوم التنمية ومفاهيم أخرى شبيهة يمكن أن ينطوي على توجيهات قيمة معينة، ومضامين أيولوجية قد لا تتلاءم مع واقع المجتمع، وبنائه الأخلاقي والديني، ولعل هذه المفاهيم لا تسهم كثيراً في تهيئة الطريق لرسم معالم سياسية واقعية تلبي احتياجات، ومتطلبات تنمية المجتمع، والانتقال من مرحلة التخلف إلى أفاق التنمية. [23] فالتنمية السياسية مثلاً قد عرفت إلى حد ما من خلال منظور ضيق على أنها تنوع وتخصص متزايد للقيادة السياسية مع علمانية متزايدة للثقافة السياسية وبهذا التنمية السياسية وتتحقق فيما يبدو إذا ما نجح النسق السياسي في التعامل مع المشكلات التنموية لبناء الدولة وبناء الأمة والتوزيع والمشكلات الأخرى المماثلة. [24]

إن الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في التنمية يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن حقوق الإنسان في الانتفاع بمنجزات العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية وهذا يتضمن حق المواطن في الحصول على المعلومات العلمية والتكنولوجيا، حق المشاركة في استخدام العلم والتكنولوجيا للتنمية، والإعلام العلمي والتكنولوجي وغير ذلك من الأمور، وأهمية هذا الحق تتأتى بدورها من حقيقة النظرة الفوقية المتفشية في بلداننا العربية للعلوم والتكنولوجيا، إذ يتصور البعض إن العلم والتكنولوجيا هما من الأمور التي لا تختص بهما ولا تهتم بهما إلا النخبة من كبار العلماء والباحثين العلميين والتقنيين، ومن شأن تفشي هذا المفهوم أن يؤدي إلى ولادة نخب تكنولوجية في المواطن العربي تحتكر بيدها كامل العملية التنموية بدعوى أن مسائل العلوم والتكنولوجيا والتنمية هي من الأمور التي لا يفهما المواطنون ولا تستوعبها الجماهير. [25]

فإن الجماهير الشعبية لنضالها المتواصل تشيع الديمقراطية الحقبة في كافة المجالات بعد قهر الدولة البرجوازية، فتحول البرلمان والمجالس البلدية وغيرها من الهيئات التمثيلية إلى أدوات فعالة لإدارة الشعب وتقييم السلطة الشعبية على أساس اجتماع واسع مع الاحتفاظ بكثير من أشكال التنظيم الحكومي التقليدية. [26]

إن هذا الغرض يتضمن حداً أدنى من الاحترام لكل شخصية بشرية ومقداراً لا يستغنى عنه من الاهتمام بحمايتها وتنميتها وتهيئة وسائل التعبير الذاتي والعيش السوي والنمو الطبيعي لها ونكران الفروق المبالغ فيها بينها وبين الشخصيات المختلفة. وقد يمكن أن نتصور من الناحية النظرية وجود مجتمع غير ديمقراطية ينظر إلى الشخصية البشرية كقيمة بحد ذاتها ويهتم بالمحافظة عليها ولكن ذلك المجتمع لن ينظر إلى جميع الشخصيات نظرة أخائية لا تفرقية. [27]

إن الدراسات العلمية لأي موضوع تتطلب تحديد المفاهيم التي يتناولها كل موضوع وينبغي علينا وكما أسلفنا في الصفحات السابقة أن نفرق بين مفاهيم النمو والتنمية والتغيير وتنمية المجتمع والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية... الخ. وبهنا هنا أن نفرق بين النمو والتنمية. [28]

التنمية Development	النمو Growth
1- مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدد	1- مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبياً المستمر في جانب واحد من جوانب الحياة
2- التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يحرز المجتمع حالة التقدم	2- النمو كثيراً ما يحدث عن طريق النمو البطيء والتحول التدريجي.
3- يغلب على التنمية التغير الكيفي	3- يغلب على النمو التغير الكمي

وهنا نود التذكير بأن السعي الجدي للوصول إلى بناء المجتمع المدني عبر الوسيلة الشرعية وهي الديمقراطية والمجتمع المدني هو المجتمع الذي تحكمه مؤسسات ديمقراطية ذات ثوابت مؤطرة بمبادئ من أجل الإنسان بكل ما تفيد هذه الكلمة، وتشمل أول ما تشمل حقوقه وأن المجتمع يتمتع إفراده بكامل الحقوق الشرعية في الانتخاب والترشيح ويؤمن بالتعددية وسيادة القانون واحترام (حقوق الانسان). [29]

ويكون بوجود أحدهما بغير الآخر، ولا شك إن الحرية الاجتماعية، أي التحرر من الاستغلال الاقتصادي هي الأساس باعتبارها مضمون الحرية السياسية ومحتواها. والحرية السياسية تضمن تحقيق التحرر الاقتصادي. إن ارتباطها هو ما يعطي كلا منهما معناه والحق وفاعليته العلمية. [30]

وفي ظل مجتمع كمجتمعنا العربي تقف فيه الملايين العديدة على حافة الجوع الأبدي لا أمل في ديمقراطية حقيقة، ولا شبه حقيقة. [31]

وفي ضوء ما تقدم يكون من متطلبات ممارسة الحقوق والحریات أن يقوم المجتمع على أساس من المساواة والاجتماعية في ظل نظام اقتصادي عادل لا يسمح باستغلال الإنسان للإنسان وبهذا يقوم المجتمع من مواطنين أحرار، لا تستعبد الأغلبية - أي فريق من السكان - التبعية الاقتصادية للأقلية. وعملية إقامة المجتمعات

العربية على هذه الأسس والمبادئ تبدأ بتملك الدولة لأدوات الإنتاج وبهذا نمنع نفوذ الملاك من أن يمتد إلى سلطة الدولة، وحتى لا تكون أدوات الإنتاج – إذ ما بقيت الأفراد مصدراً لاستغلال المستضعفين. يرتبط بهذا اتباع سياسة الاقتصاد المخطط من قبل الدولة. والاعتراف لجميع المواطنين بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى جانب الحقوق السياسية والمدنية فطريق التقدم الاجتماعي وطريق الديمقراطي السياسي الذي يستند إلى الشعب طريق واحد.

ومما تجدر الإشارة إليه إن الديمقراطية لا يمكن أن تصبح بديلاً عن حرية الوطن، لولا أن ترتبط حرية المواطن وحرية الوطن. فلا فصل بين الحريتين.. وأي تساهل أو تنازل في إحدى الحريتين، يدفع ثمنه نضال الشعب في النهاية.. فالحرية دائماً والحرية أبداً.. في الجامعة .. والنقابة والمؤسسات الجماهيرية والصحافة، ومن تساهل في أي الحريتين، يبقى أبد الدهر مزروع العقيدة، سقيم الوجدان. [32]

وإن الدكتاتورية في أعماقها وفلسفتها تعزل الجماهير عن الحكم وتمنع تجولها وتحاصر انطلاقها، وتحاول إشعار الجماهير بالهرج والخوف وكذلك تصيب الجماهير بنوع من الشلل أو السلبية، حتى لا تنشط في أخذ القرار، وأخطر ما في الدكتاتورية إنها تحبب السلبية للجماهير، وتخرس لسانها، وتقودها على الطاعة المفروضة عليها من أعلى الدكتاتورية روح ومنهج ولا علاقة لها بالشكل.. فقد يكون الشكل ديمقراطياً، وقد نص الدستور على النظام الديمقراطي، وقد توجد أحزاب وجماعات وحرية قانونية وضمانات شكلية، وفي النهاية يظل الذين يتمتعون بالحكم ويمارسون الحرية مجرد أقلية وهذه الأقلية قد تكون طبقة.. وقد تكون فئة.. وقد تكون فرداً واحداً.. وهنا تصبح الديمقراطية شكلية، لا تمثل الشعب فعلاً إنما تعزل الشعب. [33]

الخاتمة:

وعلى ضوء ما تقدم يبدو لي أن احترام الرأي والرأي الآخر من جانب واحترام النقاش بروح انتقادية لا بروح الخضوع والمسايرة من جانب آخر، ولا تحت سطوة القمع هي برمتها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان اللذان يشكلان الركيزة الأساسية للتنمية وإدامتها، وحرية الرأي ينبغي أن توظف للتعبير عن حقوق وحرريات ومصالح الفرد والشعب وينبغي أن تكون على سائر الميادين في المجتمع والدول والمنظمات والمؤسسات والإرادات والتطلعات والعقائد والمناهج وحقوق التنظيم والانتخابات وحرية المسائلة والنقد والرفض لتأخذ مداها لتتجسد في مشاركة فعالة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وأعني المشاركة بالطبع في إبداء الرأي واستخلاص الحلول في مضامين وأهداف القوانين المرتبطة بحقوق الفرد، وأن التعددية السياسية والفكرية مستحيلة بدون إطلاق حرية الرأي والتعبير التي هي من مكونات الديمقراطية ونعني بها الحريات السياسية المطلقة والحقوق الديمقراطية المضمونة والمؤسسات التمثيلية المنتخبة.

ويبدو لنا أن مبدأ حقوق الإنسان مفهوم واسع، ومرن، حيث يمتد في مداه باختلاف الزمان والمكان بخلاف مفهوم الحريات العامة المقيدة دائماً بالأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل دولة.

ولا يفوتنا في خاتمة البحث الإشارة إلى أن المجتمع المدني يتطلب بالضرورة تجاوز حالات الفقر والتخلف والجهل كشرط لتكوين الرأي والموقف والاندفاع والالتزام بالتعبير عن الرأي. والأمر الذي يتطلب حالة معينة من ضمانة العيش والأمن والاستقرار والتنوعية الثقافية

وكما نرى أن أهم التحديات التي تقف أمام عملية التحول الديمقراطي في العراق هي:

1. ارتفاع نسبة الأمية والجهل في العراق وخاصة في الريف والتي تعرقل بناء المجتمع الديمقراطي.
2. مشكلة التعصب القبلي والطائفي والديني وسيادة الانتماءات الفرعية وتغليبها على حساب الانتماءات الوطنية.
3. تردي الأوضاع الاقتصادية بفضل انتشار البطالة مع تردي الأوضاع المعيشية لعدد كبير من المواطنين العراقيين.
4. معرفة أمنية معقدة وكبيرة داخلية وخارجية.

5. قصور وسائل الإعلام في نشر الثقافة الوطنية والديمقراطية في العراق بل أصبحت مقيدة بأفكار المسؤولية عن تمويلها.
6. عدم تفعيل وطنية الأحزاب السياسية وعلوها على هويتها الضيقة على أن تكون ممثلة للدولة كلها ونشر ثقافة المودة والتسامح وتفعيل الرأي الآخر.
7. عدم المصداقية وعدالة الانتخابات التي تجري في العراق وتجسيد ذلك من خلال استمرار تبادل التهم بين الكيانات العملية السياسية.
8. تردي الأوضاع الاجتماعية في المجتمع العراقي وسيطرة الواعز الطائفي والمذهبي وكان واضحا ذلك في عمليات الزواج والطلاق والتهجير القصر في مناطق السكن.
9. تردي الأوضاع الصحية وانتشار الاوبئة والأمراض نتيجة قلة الخدمات الصحية والجهل بالوقاية الصحية لدى المواطنين.

قائمة المصادر والمراجع:

- [1] علي خليفة الكواري، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001م، ص14.
- [2] د. أسامة عبد الرحمن، المأزق العربي الزاهد هل إلى خلاص من سبيل؟ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999م، ص7.
- [3] د. عصمت سيف الدولة، الطريق إلى الديمقراطية أو سيادة القانون في الوطن العربي، دار الطليعة للطباعة، بيروت، بلا، ص7.
- [4] د. أسامة عبد الرحمن، المصدر السابق، ص12.
- [5] عبد الفتاح حسنين العدوي، الديمقراطية وفكر الدولة، دار الاتحاد العربي، للطباعة، 1983م، ص14.
- [6] عبد الفتاح حسنين العدوي، المصدر السابق، ص71.
- [7] عبد المجيد عباس، الديمقراطية والاشتراكية، منشورات مجلة عالم الغد، بغداد، العدد 12، 2004م، ص8.
- [8] كريم اليعقوبي، شوري الاسلام وديمقراطية العصر، صحيفة الفرات العراقية، العدد 152، لعام 2005/5/12، ص3.
- [9] السيد شرعان، تطبيق الحقوق الدولية للانسان، مجلة العدالة، وزاره العدالة والشؤون الاسلامية، الاوقاف، العدد (4)، الامارات، أبو ظبي، كانون الثاني، 1974، ص6.
- [10] عادل يونس، التطور التاريخي لحقوق الانسان، المصدر نفسه، كانون الثاني، 1974، ص6.
- [11] الحقوق العربي (مجلة) ندوة حقوق الانسان، العدد من الثالث إلى الرابع بغداد، 1979، ص62.
- [12] صبحي المحمصاني، أركان حقوق الانسان، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، آذار، 1979، ص15.
- [13] نبيل احمد حلمي، حقوق الإنسان في التنمية السياسية الدولية، العدد 68، القاهرة، 1983، ص88.
- [14] محمد خلف الله احمد: موقف الحضارة الاسلامية المصرية للقانون الدولي المجلد الثاني عشر الجزء الثاني، القاهرة، 1956، ص2.
- [15] صبحي المحمصاني، المصدر السابق، ص24.
- [16] حقوق الانسان: مجلة عراقية، بغداد، العدد السابع. كانون الثاني، 2003، ص2.
- [17] عبد الحكيم العبسلي: حقوق الإنسان في الشريعة الاسلامية. السياسة الدولية. العدد 39، القاهرة، 1975، ص71.
- [18] محمد خلف الله احمد: موقف الحضارة الاسلامية من حقوق الانسان، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الثاني عشر، الجزء الثاني، القاهرة، 1956، ص4.
- [19] عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، المفاهيم والقضايا – عالم الكتب، القاهرة، ص3 – 4.
- [20] خليل احمد خليل، المصدر السابق، ص5.
- [21] علي الكاشف: التنمية الاجتماعية – المفاهيم والقضايا- عالم الكتب القاهرة، ص3 – 4.
- [22] كامل زهيري، موقف ومنازعات في الديمقراطية والاشتراكية الهيئة العامة للكتاب – القاهرة، ص249.
- [23] عبد الهادي محمد والي (دكتور)، التنمية الاجتماعية، مدخل لدراسة المفاهيم الاساسية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1988، ص8.
- [24] س. هـ. دود. H.dodd ترجمة. عبد الهادي الجوهري، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص20.

- [25] عمر الخطيب، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ص537.
- [26] أموندكان، الانسان والديمقراطية، ترجمة مصطفى حبيب، دار الاتحاد العربي للطباعة، ص571.
- [27] عبد المجيد عباس(دكتور) مصدر سابق، ص9.
- [28] مدثر عبد الرحيم الطيب(دكتور، حقوق الانسان بين المبدأ والتطبيق، دار الفكر والنشر، بيروت، ص14.
- [29] عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية. جامعة الدول العربية، القاهرة المطبعة العالمية، 1970، ص 91 – 98.
- [30] حسن جميل، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سابق، ص 532 – 534.
- [31] طارق البشري، (القضاء الاداري والحريات)المحاماة، السنة48 العدد3، (اذار – مارس)
- [32] رفعت السعيد، (مصر بعد 25 نيسان، هل تنفذ مغامرة ثقب الابرّة) السفير(بيروت)، 10982/5/12.
- [33] حسن علي، حقوق الانسان وكالة المطبوعات، شارع فهد السلام، الكويت، ص247.